

- ٢٠ -

وباشتر الأعضاء المعينون على الوجه المبين في الفقرة السابقة العمل في الحال إلى أن يتعقد أول اجتماع للجمعية العامة فيما أن تقر تعيينهم أو تعين آخرين بدلاً منهم .

ويجب إجراء هذا التعيين إذا نقص عدد أعضائه عن نصاب صحة اجتماع المجلس مع مراعاة أحكام المادة (٢٤٤) من اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٤ - يعين المجلس من بين أعضائه رئيساً ، ويجوز تعيين نائب للرئيس يجلس محله أثناء غيابه ، وفي حالة غياب الرئيس ونائبه يعين المجلس العضو الذي يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتاً .

مادة ٢٥ - يجوز لمجلس الإدارة أن يعين من بين أعضائه عضواً متديلاً أو أكثر ويحدد المجلس اختصاصاته ومكافآته ، كما يجوز له أن يؤلف من بين أعضائه لجنة أو أكثر يسلطها بعض اختصاصاته أو يعهد إليها بمراقبة سير العمل بالشركة وتنفيذ قرارات المجلس .

مادة ٢٦ - يعقد مجلس الإدارة جلساته في مركز الشركة كلما دعت مصلحةها إلى انعقادها بناء على دعوة الرئيس أو بناء على طلب ثلث أعضائه ، ويجب أن يجتمع مجلس الإدارة (أربع) مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة ، ويجوز أن يتعقد المجلس خارج مركز الشركة بشرط أن يكون جميع أعضائه حاضرين أو ممثلين في الاجتماع ، وأن يكون هذا الاجتماع في مصر .

مادة ٢٧ - يعطى مجلس الإدارة أن يشب عنه عند الضرورة في المجلس أحد زملائه ، وفي هذه الحالة يكون لهذا العضو صوتان ، ويجب أن يكون النائب عن العضو المصري مصرية .

ولا يجوز أن يكون عضو مجلس الإدارة عن أكثر من عضو واحد ، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يبرر عدة أصوات المودين على ثلث عدد أصوات الحاضرين .

- ٢١ -

مادة ٢٨ - لا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره أغلبية عدد الأعضاء على الأقل مع مراعاة أحكام المادة (٢٤٥) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

مادة ٢٩ - تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية عدد أصوات الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع (على الأقل).

مادة ٣٠ - مع مراعاة أحكام المواد من (٩٦) إلى (١٠١) من قانون شركات المساهمة وشركات التوضيعة بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار إليه وأحكام لائحة التنفيذية لمجلس الإدارة أوسع سلطة لإدارة الشركة (فيما حداً ما احتفظت بمزاولة نظام الشركة للتجارية العامة) وبدون تحديد لهذه السلطة يجوز له مباشرة جميع التصرفات ووضع اللوائح المتعلقة بالشئون الإدارية والمالية وشئون العاملين ومعاملتهم المالية، كما يضع المجلس لائحة خاصة بتنظيم أعماله واجتماعاته وتوزيع الاختصاصات والمسئوليات.

مادة ٣١ - يمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة أمام القضاء والغير.

مادة ٣٢ - يملك حق التوقيع عن الشركة على أفراد كل من رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة المتدين وكل عضو آخر يتخذه المجلس لهذا الغرض. ولمجلس الإدارة الحق في أن يعين عدة مديريين أو وكلاء مفوضين وأن يخولهم أيضاً حق التوقيع عن الشركة مفردين أو مجتمعين.

مادة ٣٣ - لا يتحمل أعضاء مجلس الإدارة بسبب قيامهم بواجبهم وظانهم ضمن حدود وکالتهم بأية مسئولية فيما يتعلق بالتزامات الشركة.

- ٢٢ -

مادة ٣٤ - تتكون مكافأة مجلس الإدارة من النسبة المئوية المنصوص عليها في المادة (٥٦) من النظام ومن بدل الحضور الذي تحدده الجمعية العامة قيمته كل سنة .

الفصل الثاني

اللجنة الإدارية المعاونة

مادة ٣٥ - يشكل مجلس إدارة الشركة لجنة إدارية معاونة من العاملين وتختص اللجنة المذكورة بدراسة كافة الموضوعات المتعلقة بدراسة برامج العناية بالشركة مع مراعاة الإدارة الاقتصادية السليمة وكذلك كل ما يتعلق بشؤون العاملين وبرامج وخطط وقواعد تحديد الأجور والمرتبات فضلاً عن الموضوعات الأخرى التي تحال إليها من مجلس الإدارة أو عضواً من مجلس الإدارة المنتخب وتوافق اللجنة توصياتها ونتائج دراساتها إلى مجلس الإدارة . ويحضر رئيس اللجنة اجتماعات مجلس الإدارة ويكون له صوت معدود في المداولات .

مادة ٣٦ - تعين اللجنة من بين أعضائها رئيساً وفي حالة غيابه تعين العظم الذي يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتاً ويحضر اجتماعات اللجنة عضو مجلس الإدارة المنتخب أو من يفوضه من أعضاء مجلس الإدارة ، وعدد من المديرين المسئولين بالشركة يختارهم مجلس الإدارة دون أن يكون لهم صوت معدود في المداولات .

مادة ٣٧ - يتولى مجلس الإدارة وضع قواعد وشروط اختيار أعضاء اللجنة الإدارية المعاونة ومدة العضوية وطريقة التجديد ونظام عملها ومكافأة أعضائها وتجتمع اللجنة مرة على الأقل كل شهرين ولا يكون الاجتماع صحيحاً إلا إذا حضره ثلث عدد الأعضاء على الأقل ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع على الأقل ، فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي منه الرئيس أو من يقوم مقامه .

- ٢٣ -

مادة ٣٨ - تضع اللجنة تقريراً سنوياً خلال السنة المالية للشركة يعرض على مجلس الإدارة توضح فيه الموضوعات التي أحيلت إليها وما أوصت به في شأنها واقتراحاتها التي ترى عرضها على المجلس والتي يؤدي الأخذ بها إلى تحقيق مصلحة الشركة .

الباب الخامس

في الجمعية العامة

مادة ٣٩ - تمثل الجمعية العامة جميع المساهمين ولا يجوز انعقادها إلا في مدينة (القاهرة أو الجيزة)

مادة ٤٠ - لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة للمساهمين بطريق الأصالة أو الإنابة ، ولا يجوز للمساهم من غير أعضاء مجلس الإدارة أن ينيب عنه أحد أعضاء مجلس الإدارة في حضور الجمعية العامة ، ويشترط لصحة النيابة أن تكون ثابتة في توكيل كتابي وأن يكون الوكيل مساهماً ، ولا يجوز للمساهم أن يمثل في اجتماع الجمعية العامة للشركة عن طريق الوكالة عداً من الأصوات يجاوز (عشرة في المائة) من مجموع الأسهم الاسمية في رأس مال الشركة ، وما لا يجاوز (عشرين في المائة) من الأسهم الممثلة في الاجتماع .

ويجب أن يكون مجلس الإدارة ممثلاً في الجمعية العامة بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته وذلك في غير الأحوال التي ينص فيها عدد أعضاء مجلس الإدارة عن ذلك ، ولا يجوز تخلف أعضاء مجلس الإدارة عن حضور الاجتماع بغير عذر مقبول .

- ٢٤ -

وفي جميع الأحوال لا يبطل الاجتماع إذا حضره ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة على الأقل يكون من بينهم رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو أحد الأعضاء المنتدبين للإدارة ، وذلك إذا توافرت للاجتماع الشروط الأخرى التي يتطلبها القانون ولائحته التنفيذية .

مادة ٤١ - يجب على المساهمين الذين يرغبون في حضور الجمعية العامة أن يتبشروا أنهم أو دعوا أسهمهم في مركز الشركة أو في أحد البنوك المعتمدة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام كاملة على الأقل .

ولا يجوز قيد أي نقل للملكية الأسهم في سجل الشركة من تاريخ نشر الدعوة للاجتماع إلى انقضاء الجمعية العامة .

مادة ٤٢ - تنعقد الجمعية العامة العادية للمساهمين كل ستة بدعوة من رئيس مجلس الإدارة في الزمان والمكان اللذين يحددهما إعلان الدعوة ، وذلك خلال الثلاثة أشهر التالية لنهاية السنة المالية للشركة على الأكثر ولمجلس الإدارة أن يقرر دعوة الجمعية العامة كلما دعت الضرورة إلى ذلك .

وعلى رئيس مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة العادية إلى الانعقاد إذا طلب إليه ذلك مراقب الحسابات أو عدد من المساهمين يمثل (خمسة في المائة) من رأس مال الشركة على الأقل ، بشرط أن يوضحوا أسباب الطلب وأن يودعوا أسهمهم مركز الشركة أو أحد البنوك المعتمدة ، ولا يجوز سحب هذه الأسهم إلا بعد انقضاء الجمعية .

ولمراقب الحسابات أو الجهة الإدارية المختصة أن يدعو الجمعية العامة العادية للانعقاد في الأحوال التي يتراخى فيها مجلس الإدارة عن الدعوة على الرغم من وجوب ذلك ومضى شهر على تحقيق الواقعة أو بدء التاريخ الذي يجب فيه توجيه الدعوة إلى الاجتماع .

- ٢٥ -

كما يكون للجهة الإدارية المختصة أن تدعو الجمعية العامة إذا نقص عدد أعضاء مجلس الإدارة عن الحد الأدنى الواجب توافره لصحة انعقادها، أو امتنع الأعضاء المكنون لذلك الحد عن الحضور، وفي جميع الأحوال تكون مضاريف الدعوة على نفقة الشركة.

مادة ٤٣ - تجتمع الجمعية العامة العادية للشركة مرة على الأقل كل سنة خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية - وتنتظر الجمعية على الأقل في المسائل الآتية :

- (أ) تقرير مراقب الحسابات .
- (ب) تقرير مجلس إدارة الشركة عن نشاطها .
- (ج) المصادقة على القوائم المالية .
- (د) الموافقة على توزيع الأرباح .
- (هـ) تحديد مكافأة وبدلات مجلس الإدارة .

- (و) تعيين مراقب الحسابات وتحديد أعباءه .
- (ز) انتخاب أعضاء مجلس الإدارة عند الاقتضاء .

مادة ٤٤ - على مجلس الإدارة أن يعد عن كل سنة مالية - القوائم المالية للشركة وتقريراً عن نشاطها خلال السنة وعن مركزها المالي في ختام السنة ذاتها - وذلك خلال شهرين على الأكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة وتوضع هذه الوثائق تحت تصرف مراقبي الحسابات قبل نشرها بأربعين على الأقل ، وذلك كله طبقاً للأوضاع والشروط والبيانات التي أوردتها اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢

- ٢٦ -

ويضعين نشر القوائم المالية وخلاصة وافية لتقرير النشاط والنص الكامل
لتقرير مراقبي الحسابات في صحيفتين يوميتين قبل تاريخ عقد الجمعية العامة
بأسبوعين على الأقل ، ويجوز الاكتفاء بإرسال نسخة من الأوراق الميمنة في
الفقرة الأولى إلى كل مساهم بطريق البريد الموصى عليه قبل تاريخ عقد
الجمعية العامة بأسبوعين على الأقل .

وترسل صورة مما يتم نشره وإرساله إلى المساهمين إلى كل من الهيئته
العامة لسوق المال ومصلحة الشركات .

مادة ٤٥ - يجب نشر الإخطار بدعوة الجمعية العامة للاجتماع مرتين في
صحيفتين يوميتين على أن يتم النشر في المرة الثانية بعد انقضاء خمسة
أيام على الأقل من تاريخ نشر الإخطار الأول .

ويجوز الاكتفاء بإرسال إخطار الدعوة إلى المساهمين على عناوينهم الثابتة
بسجلات الشركة بالبريد المسجل أو بتسليم الإخطار للمساهمين باليد مقابل
التوقيع .

أ. ينشر أو يخطر به المساهمون على النحو الوارد في
المادتين
إلى مصلحة الشركات والهيئة العامة لسوق المال وممثل
جماعة
في نفس الوقت الذي يتم فيه النشر أو الإرسال إلى
المساهمين .

مادة ٤٦ - انعقاد الجمعية العامة
مستأمنون يمثلون
في الاجتماع الأول
اللائقين برماً التالية للاجتماع الأول ، ويجوز الاكتفاء
الأول إذا حدد فيها موعد الاجتماع الثاني ، ويعتبر الاجتماع
أياً كان عدد الأسهم المثلة فيه .

- ٢٧ -

وتصدر قرارات الجمعية العامة العادية بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع .

مادة ٤٧ - تختص الجمعية العامة غير العادية بتعديل نظام الشركة مع مراعاة ما يأتي :

(أ) لا يجوز زيادة التزامات المساهمين ويقع باطلاً كل قرار يصدر من الجمعية العامة يكون من شأنه المساس بحقوق المساهم الأساسية التي يستمدّها بصفته شريكاً .

(ب) يجوز إضافة أغراض مكملّة أو مرتبطة أو قريبة من غرض الشركة الأصلي .

(ج) يكون للجمعية العامة غير العادية النظر في إطالة أمد الشركة أو تقصيره أو حلّها قبل موعدها أو تغيير نسبة الخسارة التي يتزوّب عليها حل الشركة إجبارياً أو إدماج الشركة .

إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المصدر وجب على مجلس الإدارة أن يبادر إلى دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في حل الشركة أو استمرارها .

مادة ٤٨ - مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالجمعية العامة العادية تسرى على الجمعية العامة غير العادية الأحكام الآتية :

(أ) تجتمع الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة من رئيس مجلس الإدارة ، وعلى رئيس المجلس توجيه الدعوة إذا طلب إليه

ذلك عدد من المساهمين يمثلون (عشرة في المائة) من رأس المال

على الأقل لأسباب جدية ، وبشرط أن يودع الطالبون أسهمهم مركزاً

الشركة أو أحد البنوك المعتمدة ، ولا يجوز سحب هذه الأسهم

- ٢٨ -

الإبقاء على انفضاض الجمعية ، وإذا لم يتم المجلس بدعوة الجمعية خلال شهر من تقديم الطلب كان للطلبين أن يتقدموا بطلبهم إلى الجهة الإدارية المختصة التي تتولى توجيه الدعوة .

(ب) لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يمثلون (٥٠٪) من رأس المال على الأقل ، فإذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الأول وجبت دعوة الجمعية إلى اجتماع ثانٍ يعقد خلال الثلاثين يوماً للاجتماع الأول ، ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره عسدد من المساهمين يمثل (٥٠٪) من رأس المال .

(ج) تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع على الأقل إلا إذا كان القرار يتعلق بزيادة رأس المال أو خفضه أو حل الشركة قبل الميعاد أو تغيير الغرض الأصلي أو إدماجها ، فيشترط لصحة القرار في هذه الأحوال أن يصدر بأغلبية ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في الاجتماع على الأقل .

مادة ٤٩ - لا يجوز للجمعية العامة المداولة في غير المسائل المدرجة في جدول الأعمال ، ومع ذلك يكون للجمعية حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي تكشف أثناء الاجتماع .

الو مع مراعاة أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار إليه ولائحته التنفيذية والمادة (٥٢) من هذا النظام تكون القرارات الصادرة من الجمعية العامة

- ٢٩ -

ملزمة لجميع المساهمين ، سواء كانوا حاضري الاجتماع الذي صدرت فيه هذه القرارات أو غائبين أو مخالفيين ، وعلى مجلس الإدارة تنفيذ قرارات الجمعية العامة .

مادة ٥ - تسجل أسماء الحاضرين من المساهمين في سجل خاص يثبت فيه حضورهم وما إذا كان بالأصل أو الوكالة ، ويوقع هذا السجل قبل بداية الاجتماع من كل من مراقب الحسابات وجامعي الأصوات .

ويكون لكل مساهم يحضر اجتماع الجمعية العامة الحق في مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال ، واستجواب أعضاء مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات بشأنها ، وبشروط تقديم الأسئلة مكتوبة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام على الأقل في مركز إدارة الشركة بالبريد المسجل أو باليد مقابل اتصال

ويجوز لمجلس الإدارة على أسئلة المساهمين واستجواباتهم بالتصويت الذي لا يعرض مصلحة الشركة أو المصلحة العامة للضرر ، وإذا رأى المساهم أن الرد غير كاف اجتكم إلى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ ، ويكون التصويت في الجمعية العامة علنياً ، ويجب أن يكون التصويت بطريقة سرية إذا كان القرار يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو عزلهم أو بإقامة دعوى المسؤولية عليهم ، أو إذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة أو عدد من المساهمين يمثل عشر الأصوات الحاضرة والمثلة في الاجتماع على الأقل .

ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة في شأن تحديد رواتبهم ومكافآتهم أو إبراء ذمتهم وإخلاء مسؤوليتهم عن الإدارة .

- ٣٠ -

مادة ٥١ - يحضر محضر اجتماع يتضمن إثبات الحضور وتوافر نصاب
الانعقاد ، وكذلك إثبات حضور ممثلي الجهات الإدارية والممثل القانوني لجماعة
حملة السندات ، كما يتضمن خلاصة وافية لجميع مناقشات الجمعية العامة
وكل ما يحدث أثناء الاجتماع والقرارات التي اتخذت في الجمعية وعدد
الأصوات التي وافقت عليها أو خالفها وكل ما يطلب المساهمون إثباته في
المحضر ، وتدوين محاضر اجتماع الجمعية العامة بصفة منتظمة عقب كل جلسة
في سجل خاص ويوقع على المحضر والسجل رئيس الجلسة وأمين السر وجامعا
الأصوات ومراقب الحسابات .

ويجب إرسال صورة من محضر اجتماع الجمعية العامة للجهات الإدارية
المختصة خلال شهر على الأكثر من تاريخ انعقادها .

مادة ٥٢ - مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية يقع باطلا كل قرار
يصدر من الجمعية العامة المخالفة لأحكام القانون أو نظام الشركة ، وكذلك
يجوز إبطال كل قرار يصدر لصالح فئة معينة من المساهمين أو للإضرار بهم
أو لمصلحة خاص الأعضاء مجلس الإدارة أو لغيرهم دون اعتبار لمصلحة
الشركة .

ولا يجوز أن يطلب البطلان في هذه الحالة إلا المساهمون الذين اعترضوا
على القرار في محضر الجلسة أو الذين تغيروا عن الحضور بسبب مقبول ،
ويجوز للجهة الإدارية المختصة أن تنوب عنهم في طلب البطلان إذا تقدموا
بأسباب جديدة ، وترتب على الحكم بالبطلان اعتبار القرار كأن لم يكن بالنسبة
إلى جميع المساهمين ، وعلى مجلس الإدارة نشر ملخص الحكم بالبطلان في
إحدى الصحف اليومية وفي صحيفة الشركات ، وتسقط دعوى البطلان بمضي
سنة من تاريخ صدور القرار ، ولا يترتب على رفع الدعوى وقف تنفيذ القرار
ما لم تأمر المحكمة بذلك .

- ٣١ -

الباب السادس

فى مراقب الحسابات والمستشار القانونى

مادة ٥٣ - مع مراعاة أحكام المواد من (١٠٣) إلى (١٠٩) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار إليه ولائحته التنفيذية ، يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوافر فى شأنهم الشروط المنصوص عليها فى قانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة تعيينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه .

واستثناء مما تقدم عين المؤسسون السيد الأستاذ / شريف محمد حمودة - م.م. رقم (١٤٢٠٦) المقيم فى عناية شل - شارع ٢٥٤ - مجلة - العادى - ١١٤٣١ - مراقباً أول للشركة .
وبسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة فى تقريره بوصفه وكيلاً عن مجموع المساهمين ، ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش تقريره مراقب الحسابات وأن يستوضحه عما ورد به .

ويقر مراقب حسابات الشركة بقبوله التعيين وعدم مخالفته لأحكام المواد من (١٠٣) إلى (١٠٩) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، وأحكام قانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة .

كما عين المؤسسون الأستاذ / رفيق صلاح الدين حسن - المحامى بالاستئناف - المقيم فى ٢٤ شارع الجزيرة - الدقى - مستشاراً قانونياً أول للشركة .

كما جاز المستشار القانونى بقبوله التعيين طبقاً لأحكام المادة رقم (٦٠) من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .

- ٣٢ -

الباب السابع

فى سنة الشركة - الجرد - الحساب الختامى -

المال الاحتياطى - توزيع الأرباح

مادة ٥٤ - - تبدأ السنة المالية للشركة من أول شهر (يوليو) وتنتهى فى آخر شهر (يونيو) من كل سنة ، على أن السنة المالية الأولى تشمل المدة التى تنقضى من تاريخ تأسيس الشركة النهائى حتى آخر شهر (يونيو) من السنة التالية .

مادة ٥٥ - - على مجلس الإدارة أن يعد عن كل سنة مالية - فى موعد يسمح بعقد الجمعية العامة للمساهمين خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهائهما - القوائم المالية مشتتة على جميع البيانات الواردة فى قانون شركات المساهمة وشركات الوصاية بالأشهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار إليه ولا تحت التنفيذ .

وعلى المجلس أيضاً أن يعد تقريره عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالى فى ختام السنة ذاتها .

مادة ٥٦ - - توزع أرباح الشركة الصافية سنوياً بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يلى :

- ١ - يبدأ باقتطاع مبلغ يوازى (٥ ٪) على الأقل من الأرباح لتكوين الاحتياطى القانونى ، ويوقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطى قدرأ يوازى (٥٠ ٪) من رأس مال الشركة المصدر ، ومتى نقص الاحتياطى عن ذلك تعين العودة إلى الاقتطاع .

- ٣٣ -

ويكون للعاملين نصيب في الأرباح التي يتقرر توزيعها نقداً بما لا يقل عن (١٠٪) ، بشرط ألا يزيد على مجموع الأجر السنوي للعاملين .

٢ - يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها (٥٪) على الأقل للمساهمين عن المدفوع من قيمة أسهمهم وللعاملين ، على أنه إذا لم تسمح أرباح الشركة في سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين التالية .

٣ - يخصص بعد ما تقدم (١٠٪) على الأكثر من الباقي لمكافحة مجلس الإدارة .

٤ - يوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين والعاملين - في الحدود والنسب المقررة في هذه المادة - كحصة إضافية في الأرباح أو برخل بناء على اقتراح مجلس الإدارة إلى السنة المقبلة أو يكون به احتياطي غير عادي أو مال للاستهلاك غير عادي .

مادة ٥٧ - يستعمل الاحتياطي بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة فيما يكون أوفى بمصالح الشركة .

مادة ٥٨ - تدفع الأرباح إلى المساهمين في المكان والمواعيد التي يحددها مجلس الإدارة ، بشرط ألا يتجاوز شهراً من تاريخ قرار الجمعية العامة بالتوزيع .

- ٣٤ -

الباب الثامن

في المنازعات

مادة ٥٩ - لا يترتب على أي قرار يصدر من الجمعية العامة سقوط دعوى المسؤولية المدنية ضد أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي تقع منهم في تنفيذ مهمتهم ، وإذا كان الفعل الموجب للمسؤولية قد عرض على الجمعية العامة بتقرير من مجلس الإدارة أو مراقب الحسابات فتسقط هذه الدعوى بمضي سنة من تاريخ صدور قرار الجمعية العامة بالمصادقة على تقرير مجلس الإدارة .

ومع ذلك فإن كان الفعل المنسوب إلى أعضاء مجلس الإدارة يكون جنائية أو تخلفه فلا تسقط الدعوى إلا بسقوط الدعوى العمومية .

مادة ٦٠ - مع عدم الإخلال بحقوق المساهمين المقررة قانوناً ، لا يجوز رفع المنازعات التي تمس المصلحة العامة والمشاركة للشركة ضد مجلس الإدارة أو ضد واحد أو أكثر من أعضائه إلا باسم مجموع المساهمين وبمقتضى قرار من الجمعية العامة .

وعلى كل مساهم يريد إثارة نزاع من هذا القبيل أن يخطر بذلك مجلس الإدارة قبل انعقاد الجمعية العامة التالية بشهر واحد على الأقل ، ويجب على المجلس أن يدرج هذا الاقتراح في جدول أعمال الجمعية .

- ٣٥ -

الباب التاسع

في حل الشركة وتصفيتها

مادة ٦١ - في حالة خسارة نصف رأس المال محل الشركة قبل انقضاء أجلها إلا إذا قررت الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك .

مادة ٦٢ - مع مراعاة أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار إليه ولائحته التنفيذية .
تعين الجمعية العامة مضافاً أو أكثر وتحدد أتعابهم ويكون تعيين المصفين من بين المساهمين أو غيرهم .

وفي حالة صدور حكم بحل الشركة أو بطلانها تبين المحكمة طريقة التصفية ، كما تعين المصفي وتحدد أتعابه .

ولا ينتهي عمل المصفي بوفاء المساهمين أو إشهار إفلاسهم أو إعسارهم أو بالحجر عليهم ولو كان معيناً من قبلهم ، وتنتهي وكالة مجلس الإدارة بتعيين المصفين ، أما سلطة الجمعية العامة فتبقى قائمة طوال مدة التصفية إلى أن يتم إخلاء عهدة المصفين .

- ٣٦ -

الباب العاشر

أحكام ختامية

مادة ٦٣ - تخصم المصاريف والأتعاب المدفوعة في سبيل تأسيس الشركة من حساب المصروفات العامة.

مادة ٦٤ - تسري أحكام القانونين رقمي ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولاختصاصهما التنفيذيتين فيما لم يرد في شأنه نص خاص في هذا النظام.

مادة ٦٥ - يودع هذا النظام ويشرط طبقاً للقانون.

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / زهير محمد حسب النبي

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٠١/١١١

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

١٣٢ - ٢٠٠٠ - ٧٨٥.

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية